المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية.

الأستاذ: حفيظي نـور الدين

باحث دكتوراه علوم جامـعة باتنة 1.

Abstract

This paper is presented for the sake of shedding light on studying the military establishment's position within the political process throughout theoretical discussions. It starts from monitoring and analysing this paper's concepts such as: the military establishment, the civil-military relations, and the military phenomenon, because taking control over these concepts means the better control of the study. The second chapter is devoted for discussing the literary classics within the study of the armies' status in the political life, in which it focuses on "Samuel Huntington" and "Maurice Janowitz's" studies, which are considered as the basis of contemporary research and theories. Finally, in the third chapter, we address the modern theories that come after criticizing the traditional theories, because many Southern countries are witnessing military interventions in their political affairs, after getting their independence, which has led to the appearance of what is known as the military phenomenon, that has a negative impact on the development plans and the political stability, because of a struggle over power and an absence of security.

Keywords: military establishment, civil military relations, military phenomenon, political process, army

الملخص :

جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على دراسة موقع المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في النقاشات النظرية، وذلك انطلاقا من رصد وتحليل المنطلقات المفاهيمية لهذه الورقة البحثية، ومن ذلك المؤسسة العسكرية، العلاقات المدنية-العسكرية، الظاهرة العسكرية، على اعتبار أن الإحاطة التامة بهذه المفاهيم يعني التحكم في الدراسة جيدا، في حين جاء المحور الثاني ليناقش الأدبيات الكلاسيكية في دراسة مكانة الجيوش في الحياة السياسية والذي سيتم التركيز فيه على دراستي "صمويل هانتنجتون"و"موريس جانووتيز" التي تعتبر أساس الأبحاث والنظريات المعاصرة، أما في ختام الدراسة فتناولنا النظريات الحديثة التي جاءت في ظل الانتقادات الموجهة للنظريات التقليدية، بعد أن شهدت العديد من دول الجنوب بعد استقلالها تدخل العسكر في الشؤون السياسية، وترسخ ما يعرف بالظاهرة العسكرية التي كان لها أثرا سلبيا على مخططات التنمية وعلى الاستقرار السياسي نتيجة الصراع على السلطة وغياب الأمن.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية; العلاقات المدنية العسكرية; الظاهرة العسكرية; العملية السياسية; الجيش.

مقدمة

يعتبر موضوع "الجيش والسياسية" أحد أهم القضايا التي نالت حيزا كبيرا من الاهتمام، حيث برزت العديد من الكتب والدراسات التي تتناول هذا الموضوع

بشيء من التفصيل، خاصة في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، بعد أن شهدت العديد من النظم السياسية في تلك الفترة ظاهرة تدخل الجيوش في الحياة السياسية وبالتحديد الدول التي استقلت حديثا، ولعل هذا الاهتمام جاء بعد تأثيرات هذه الظاهرة على عدة قضايا حساسة مرتبطة بالديمقراطية والتنمية والاستقرار السياسي، لهذا حاولت الدراسات البحثية مناقشة هذا الموضوع من عدة زوايا مختلفة، خاصة مع اختلاف وضعية الجيوش في النظم السياسية المختلفة، فبعض الدراسات تناولت ظاهرة التدخل العسكري في العملية السياسية، وانصبت جهودهم البحثية حول تفسير أسباب هذه الظاهرة، في حين ركزت بعض الدراسات الأخرى على مسألة طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، للبحث في السبل الكفيلة لإنشاء السيطرة المدنية للوصول إلى مهنية المؤسسة العسكرية كمؤسسة سيادية لا تتدخل في الشأن السياسي، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على النقاشات النظرية الكلاسيكية والحديثة التي تناولت موقع المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، لهذا سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: قراءة في المفاهيم المتعلقة بالدراسة.

المحور الثاني: الأدبيات الكلاسيكية في دراسة علاقة الجيش بالعملية السياسة.

المحور الثالث: الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة موقع الجيش في العملية السياسية.

المحور الأول: قراءة في المفاهيم المتعلقة بالدراسة.

هناك مجموعة من المفاهيم التي تعتبر أساس الدراسة، ومن ذلك الظاهرة العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية والمؤسسة العسكرية، لهذا من الضروري التطرق إلى هذه المفاهيم ومضامينها المختلفة للتحكم في الدراسة جيدا، وكذلك معرفة وجهات النظر المختلفة والمتعددة التي تناولتها الدراسات.

أ- المؤسسة العسكرية

هي من أقدم المؤسسات التي أوجدتها البشرية، وقد كانت المجتمعات البدائية التي حاربت بعضها بعضا مجتمعات صغيرة، أو متنقلة، لا تفصل بينها حدود واضحة، حيث كان الانتقام بسبب الطلاق أو بسبب زنا دافعا أساسيا لنشوب الحروب والمعارك، وبعدما أصبحت المجتمعات أكثر تنظيما،كان له تأثير على زيادة الانخراط في مؤسسة الجيش من أجل تحقيق مكانة عالية في القبيلة أو المجتمع[1]، وبالتالي كانت الحروب في القديم دافعا أساسيا لإنشاء الجيوش لدفاع الشعوب عن أنفسها أو للدفاع عن أفكار ومعتقدات معينة، ثم في مرحلة معينة ارتبط وجود المؤسسة العسكرية بالمكانة الاجتماعية داخل المجتمع.

اعتبرت بعض الدارسات الأكاديمية أن المؤسسة العسكرية جاءت كنتيجة حتمية بعد ظهور ما يسمي بالدولة القومية (*nation-state*) ، وفي الأنظمة السياسية اعتبرت عاملا رئيسا في السياسة الخارجية للدول، لهذا طالب العديد من الزعماء ورؤساء الدول، بالاهتمام وتطوير هذه المؤسسة، وهو ما كان له تأثير على المجتمع والسياسة[2]، ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من الدراسات تنظر إلى المؤسسة العسكرية هي واحدة من مؤسسات الدولة المناط بها مسؤولية الدفاع عن أراضي الدولة، ضد أي عدوان من دولة أخرى"[3]،

---

[1] - رالف م. غولدمان، **من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية**، ترجمة: فخري صالح، (الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1996)، ص 38.

[2] -Peter B. Riddleberger, **Military Roles in Developing countries: an inventory of past research and analysis**, (USA: the American University Washington DC, March 1965,) ,p1

[3]- Osabiya Babatunde, "Democratization and the military in Nigeria: A case for an Enduring Civil-Military Relations in the fourth republic and beyond", **Global**

ويمكن الإشارة إلى أربعة وظائف رئيسية تقوم بها المؤسسة العسكرية، والتي تنحصر في أربعة وظائف:[4]

01- الدفاع التقليدي: لا يزال الدفاع الخارجي التقليدي وظيفة رسمية للمؤسسات العسكرية، فجميع الجيوش في العالم تصر على الإبقاء على الدفاع عن أراضيها كمهمة أساسية.

02- حفظ السلام الدولي: إن مشاركة المؤسسة العسكرية في عمليات حفظ السلام الدولي تعتبر من المهام التي تقوم بها، فهي توفر لضباطها وجنودها، الخبرة المهنية الكافية بعد الاحتكاك مع جيوش دول العالم، كما تقلل التكاليف المالية المخصصة للتدريب من ميزانيتها، بالإضافة أنها تساهم في دمج حكومتها مع العالم الخارجي.

03- الأمن الداخلي: بالنسبة لهذا الجانب فالمؤسسة العسكرية لها مجموعة متنوعة من وظائف الأمن الداخلي تشمل: مكافحة التمرد، محاربة المخدرات، مكافحة الجريمة المنظمة.

04- العمل المدني ووظائف التنمية: وترتبط هذه الأدوار بتوفير الغذاء والخدمات الصحية في المناطق الفقيرة والنائية، والبنية التحتية، وحماية البيئة، فجميع الدول تستفيد من الموارد البشرية والدعم اللوجستي الذي يقدمه الجيش، خاصة في ظل غياب مبادرات القطاع الخاص أو الوكالات المدنية

وهناك من يعتبر أن وظيفة المؤسسة العسكرية إلى جانب مهمتها في الدفاع عن البلاد ضد التهديدات الخارجية، والحفاظ على الأمن الداخلي والنظام، فإنها أيضا تبحث عن المصالح المؤسسية الخاصة بها، للحفاظ على التماسك الداخلي، وحماية صورتها وكذلك لحماية الشرعية الوطنية، وذلك من خلال تامين مصالحها الاقتصادية من خلال الانخراط في الجانب الاقتصادي، وكذا التفكير في الحصول على معدات عسكرية من الدرجة الأولى[5]، ولعل أسباب انخراط المؤسسة العسكرية في الأنشطة الاقتصادية، ارتبط نشأته في البداية من أجل تأمين الرعاية للجنود المتقاعدين، وكذا المعوقين من الحرب، ثم بعد ذلك تطورت لتشمل قيام المؤسسة العسكرية بمجموعة واسعة من الأنشطة التجارية[6].

ويذهب عدد من المفكرين إلى أن إختراق المؤسسة العسكرية للجانب الاقتصادي وبالتحديد في الشق الإنتاج المدني، كانت له آثار سلبية على المجتمع من بينها زيادة خطر البطالة داخل الأفراد المدنيين بالإضافة أن ذلك يشجع بعض أفراد الجيش إلى ترك المؤسسة العسكرية من أجل تكريس أنفسهم في الأنشطة المدنية التي تعتبر أكثر ربحية[7]، وفي هذه الصدد يمكن تصنيف هذه المسألة في الدول التي لا تصرح فيها المؤسسة العسكرية بالأرباح والعائدات التي تدرها من هذه الأنشطة التجارية والاقتصادية، وهذا من شأنه تعزيز موقع المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها، وبالتالي ستكون لها طموحات في السيطرة على هذا المجتمع.

ب- الظاهرة العسكرية:

Journal of Political and Administration, Vol3, N2, (April 2015), p45.

[4]- Wendy Hunter, **State and Soldier in Latin America: Redefining the Military's Role in Argentina, Barzil, and Chile**, (Washington DC: United States Institute of peace,1996,)p4-6.

[5] - Rozetta Meijer, **The role of the Military in Political Transitions : Egypt a case Study, Master Thesis political science: Conflict and Cooperation**, (Faculty of social and behavioral sciences, Leiden University, July 2014), p15.

[6]- Elisa Ada Giunchi, **The Political and economic Role of the Pakistani Military**, (Italy, Italian institute for international political Studies, Analysis No 269, July 2014), p8

[7] William J.Foltz & Stem McDonald, Democratization in Africa: the role of the Military, **Report on the second Regional conference**, (The African-American institute, Contonuo, Benin, 2010), p7.

ليس هناك تعريفا محددا جامعا لمصطلح الظاهرة العسكرية، وعلى هذا الأساس هناك اختلاف بسيط بين الباحثين والمفكرين في تحديدهم لمفهوم دقيق لهذا المصطلح، وعليه يمكن التطرق إلى ما قدمه الدراسيين محاولين الإلمام لمختلف جوانبها.

تعرف الظاهرة العسكرية بأنها " تلك المكاسب أو الامتيازات الممنوحة للمؤسسة العسكرية، بصفة رسمية أو غير رسمية، في ممارسة فعالة للحكم، من خلال لعب دور مهم في المجالات غير العسكرية داخل مؤسسات الدولة، أو حتى لهيكلة العلاقات بين الدولة والسياسي أو بين الدولة والمجتمع المدني"[8]

ويعتبر كل من *Wogu & IbietanK* أن الظاهرة العسكرية هي "نتاج تدخل عسكري طويل وراسخ في الحياة السياسية، ومن أبرز مظاهر هذه الظاهرة، هي أن القوة والترهيب تحل محل الإجراءات المدنية المتعارف عليها كالحوار والتفاوض، تبادل الآراء"[9]، ولعل هذا المفهوم ينطبق كثيرا مع حالة العديد من الدول الإفريقية والعربية، التي استمرت فيها الظاهرة العسكرية سنوات طويلة، وذلك من خلال الدور التاريخي الذي لعبه العسكريون في تحقيق استقلال هذه الدول، ومن ثمة السيطرة على مقاليد الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال.

أما *Lene Heiberg* فقد حدد مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها الحكم بوجود الظاهرة العسكرية، والتي أجملها في النقاط التالية: تخصيص الجزء الأكبر لميزانية الدولة للإنفاق العسكري، الاستخدام المكثف للرموز والشخصيات العسكرية في الخطاب السياسي، استخدام مزيد من القوات العسكرية لضمان الأمن الداخلي من اجل حماية البلاد ومصالحها في الخارج، اضطهاد المعارضة، حل المشاكل والأزمات السياسية من اختصاص المؤسسة العسكرية، السيطرة الفعلية على المدنيين من قبل العسكريين[10].

ومن جهة أخرى يعرفها كل من *Herbert C. Edeh & Michael L. Ugwueze* بأنها ممارسة الحكم من قبل العسكريين وعادة يتم ذلك عن طريق الاستيلاء الغير الدستوري على السلطة، من خلال الإطاحة بالسلطة المدنية الشرعية، وذلك بحجة إما استعادة القانون والنظام، أو إعادة تأسيس شرعية داخل النظام، أو القضاء على مشاكل اجتماعية التي تؤثر على الدولة والمجتمع، أو يكون الحكم بطريقة غير مباشرة من خلال الاعتماد على طبقة من المدنين التي وجهت إليهم مسؤولية ممارسة سلطة الدولة نيابة عنهم[11]. من هنا نلاحظ بان هذين المفكرين في تحديدهما لمفهوم الظاهرة العسكرية، ركزوا على مسالة المبررات التي يرتكز عليها العسكريون في تدخلاتهم في الحياة السياسية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن اهتمام كبير بتحديد المعنى الاصطلاحي لهذه الظاهرة، حيث اتفق المفكرين في تعريفهم لهذا المصطلح بأنه مرتبط بتدخل العسكريين في الحياة السياسية، لكنهم اختلفوا في تفسيرهم في الطريقة والإجراءات التي نحكم من خلالها بوجود الظاهرة العسكرية من عدمها، وقد حاولنا من جهتنا تحديد تعريف إجرائي لهذا المصطلح وفق ما توصلنا إليه في دراستنا، فإن الظاهرة العسكرية هي

[8] - Claudio Fuentes, **the military and politics: weaknesses in Chilean democracy**, (USA: University of north Carlina at chapel Hill, 1998), p 4.

[9]- Wogu Ikedinachi & Ibnietan Jide," civil military relations and leadership crisis in 21 st century africa: An inquiry", **International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research**, Vol 2, (March 2014) ,p 50.

[10] -Lene Heiberg, **Civil-Miltary Relations in Uganda: A Cultural Approch**, (Oslo: Universities Oslo, 2010), p 26,27.

[11] - Herbert c. Edeh, Michael l. Ugwueze," Military and Politics: Understanding the theoretical Underpinnings of Military Incursion in Third World Politics", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol 5 No 20, (September 2014), p 2048.

ذلك التحول الذي يحدث على مستوى الأدوار التقليدية للمؤسسة العسكرية المتمثلة في الدفاع عن الوطن وحماية أراضيه وأجوائه ومياهه الإقليمية إلى مؤسسة متدخلة في الشؤون السياسية، سواء بطريقة مباشرة من خلال تولي افردها الحكم أو عن طريق مجموعة من المدنين يحكمون نيابة عنهم.

ج- العلاقات المدنية العسكرية:

يشير كل من "*Wogu & Ibietank*" أن مفهوم مصطلح العلاقات المدنية العسكرية بمعناه الواسع يعني "العلاقة بين المجتمع المدني ككل، والمؤسسة العسكرية أو المؤسسات التي أنشأت من أجل حمايته"، وبمعناه الضيق هي "العلاقة بين السلطة المدنية لمجتمع معين، والسلطة العسكرية"، وتنظر مختلف الدراسات التي تناولت العلاقات المدنية العسكرية أن السيطرة المدنية على الجيش هي أفضل من سيطرة الجيش على الدولة، وتبقي المشكلة التي تدرس هو كيفية إنشاء سيطرة مدنية على الجيش والحفاظ على استقلالها السيادي في نفس الوقت[12]، في حين يعرفها *Mackubin Thomas Owens* هي تلك التفاعلات التي تصف العلاقة بين شعب الدولة، ومؤسستها، وجيشها"[13].

أما *Adedeji Ebo* أنها شبكة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجتمع الذي تعمل فيه، والتي هي بالضرورة جزء من هذا المجتمع، وتشمل هذه العلاقات جميع جوانب دور المؤسسة العسكرية (كمؤسسة مهنية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية) في الحياة الوطنية، وتشمل أيضا هذه العلاقات القضايا المرتبطة بموقف المؤسسة العسكرية تجاه المجتمع المدني، وكذا الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها مع الدولة[14]. أما الباحثان *Paul Chambers and Aurel Croissant* فيعرفان العلاقات المدنية العسكرية هي تلك التفاعلات بين العسكريين والفاعلين المدنين وهذه التفاعلات متعلقة بسلطة اتخاذ القرارات السياسية[15].

حدد "**آرثر سميث**" أربعة نماذج من التفاعلات في العلاقات المدنية العسكرية: [16]

السيطرة: تشير إلى سيطرة العسكريين على الحياة السياسية بحيث ينظمون ديكتاتورية عسكرية.

التأثير: تشير إلى تأثير كلا الجانبين المدنيين والعسكريين على كل منهما.

التبعية: تعني أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة محايدة سياسيا والتي تسيطر عليها قيادة مدنية منتخبة.

المشاركة: وتشير إلى حدوث نوع من التوازن بين الطرفين من خلال ما سبق يمكن القول أن العلاقات المدنية-العسكرية هي: ذلك التفاعل الحاصل بين الفاعلين السياسيين المدنين والمؤسسة العسكرية، وتتمحور هذه العلاقات في المجالات القانونية والسياسية والإدارية بين الطرفين في إطار تنفيذ السياسة العامة للدولة، وقد تتخذ هذه العلاقات إما الصراع أو التنافس أو التعاون حسب كل دولة وتقاليدها السياسية، كما يمكن الاستنتاج أن هناك شبه إجماع في جميع الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات المدنية-العسكرية أن العلاقة السليمة

---

[12] - Wogu Ikedinachi & Ibnietan Jide, op.cit, p 48.

[13] - Mackubin Thomas Owens, "What Military officers need to know About civil-military relations", **Naval War College Review** , vol 65, N 2, (spring 2012), p 67.

[14] -Adedeji Ebo, **Towards a code fo conduct for Armed and security Forces in Africa: opportunities and challenges**, Geneva, policy paper,(Geneva centre for the Democratic control of armed forces, March 2005), p2

[15] - Paul Chambers and Aurel Croissant, ***Democracy under Stress: Civil-Military Relations in Bangkok Thailand***: Institute of ***(South and Southeast Asia***. Security and International Studies, Chulalongkorn University, 2010)., p07

[16] -Jongseok Woo,(Security Threats and the Military's Domestic Political Role: A comparative Study of South Korea, Taiwan, the Philippines, and Indonesia), presented to the Graduate school in partial Fulfillment of the Requirements for the **degree of Doctor of Philosophy**, (the University of Texas at Austin, USA, 2007), p31

والصحيحة بين الطرفين هو السيطرة المدنية على الجيش، أفضل من سيطرة الجيش على الدولة، وتبقي المشكلة التي تدرس هو كيفية إنشاء سيطرة مدنية على الجيش والحفاظ عليها.

المحور الثاني: الأدبيات الكلاسيكية في دراسة علاقة الجيش بالعملية السياسة.

لا تزال النظرية الأمريكية التقليدية في دراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالعملية السياسية والتي أرسى أسسها رواد دراسة العلاقات المدنية-العسكرية وخاصة "صمويل هانتنجتون"و"موريس جانووتيز" هي أساس الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة علاقة الجيش بالعملية السياسية والتي ارتبطت بشكل خاص بالنموذج الغربي الليبرالي، حيث يؤكد أنصار هذه النظرية على أن الاحتراف* يمثل الآلية الرئيسية لضمان السيطرة المدنية على العسكريين وضمان عدم تدخل الجيش في العملية السياسية[17]، وسنتطرق في هذه النظرية إلى نموذج كل من "صمويل هانتنجتون"و "موريس جانووتيز".

أ) **نظرية صمويل هانتنجتون:** لاشك أن من أولى الأدبيات التي تناولت موضوع الجيش والسياسة هو العمل الكلاسيكي لعالم السياسية الأميركي المعروف صامويل هانتنجتون الصادر عام 1957: العسكري والدولة، بحيث استمد أطره النظرية والتحليلية، من أدبيات كثيرة لاحقة، من تقاليد الديمقراطيات الغربية (دول أمريكا الشمالية وغرب أوروبا) وتجاربها[18]،حيث أشار إلى الارتباط بين طبيعة تركيبة الجيش من ناحية وطبيعة العلاقة بين الجيش والدولة من ناحية أخرى، ففي كتابه "العسكري والدولة "، اعتبر "هانتنجتون" أن الضابط في العصر الحديث هيئة محترفة[19]، يكون ولاءه للدولة مطيعا للمدنيين ويكرس خبرته لحماية الدولة[20]، وتوصل إلى أن الاحترافية هي الجوهر في فهم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، فكلما بلغت الاحترافية مدى أعلى كانت الرقابة المدنية على العسكر أعلى[21]، ولبناء هذه الاحترافية للجيوش من وجهة نظر هنتجتون تتم من خلال إقامة ولاء واضح ومتوازن للدولة واحترام المجتمع المدني وعدم الانخراط في النقاش السياسي[22].

كما يرى "هانتنجتون" أن إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية الحديثة وإنشاء قوة عملياتية قادرة على الانخراط بفاعلية في الحرب على وجه التحديد، بالإضافة إلى التحديث العسكري والذي يشمل التعليم والإجراءات المتبعة في تدريب وتعيين الجنود المحترفين سوف تساهم في إبقاء الجيش في الثكنات بعيدا عن العملية السياسية[23]، وفق إطار هذه الرؤية يؤكد "صامويل هانتنجتون" أن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:[24]

---

* **الاحتراف العسكري**: تشير إلى درجة تركيز العسكريين على أداء مهامهم العسكرية، وعدم انخراطهم في الحياة السياسية.

[17]- شادية فتحي إبراهيم، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة". **مجلة النهضة**، ، العدد 4(أكتوبر (2006)، ص 8.

[18] - هاني سلميان، **العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**،ط1،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ، ص 20.

[19]- رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**. (مصر: دار الشروق، 1999)، ص ص 10-11.

[20] - Kisangani N.F Emizet , "Explaining the rise and fall of military Regimes: civil- Military relations in the Congo", **Armed Forces & society**, vol 26, No 2, (1 Jan 2000), p 206.

[21] - رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[22] - Emile Ouédraogo, **Advancing Military Professionalism in Africa**, (Washington D.C: Africa Center for strategic Studies, 2014), p 6.

[23]- أمحمد مالكي و آخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**. (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 326.

[24]- شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 8.

01- الخبرة: حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي إدارة العنف،كما أنه خبير في مجال معرفي محدد، ويحوز مهارات معينة في هذا المجال بعد فترة كافية من التعليم والخبرة التي تنطوي على خلفية ثقافية عامة إلى جانب معرفة متخصصة يتلقاها في إطار المنظمة العسكرية.

02- المسؤولية الاجتماعية: فالجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن.

03- التضامن الجماعي الداخلي: ويرتبط ذلك بوعي الجماعة وشعورهم بالتضامن الناجم عن إحساسهم بالتفرد المهني، وذلك نظرا لما يتسمون من به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم وحدود دورهم، وبالرغم من أن نمط الجيش المحترف ظهر في دول غير صناعية مثل روسيا قبل عام 1848، إلا أن ذلك لا ينفى أن الاحتراف العسكري يمثل ظاهرة حديثة ترسخت في النظم الغربية الديمقراطية.

يقترح "صامويل" في نظريته أن السيطرة المدنية على العسكريين تتحقق عن طريق أسلوبين هما:

01- سيطرة مدنية ذاتية: والتي تشمل رقابة ذاتية من خلال رفض أي وجود سلطة متغلغلة داخل المدنيين[25].

02- سيطرة مدنية موضوعية: ويلخص ملامح السيطرة المدنية الموضوعية على النحو التالي:[26]

- مستوى عال من الاحتراف العسكري والاعتراف من قبل الضباط العسكريين لحدود اختصاصها المهني.

- تبعية الفعالة من الجيش للقيادة السياسية المدنية التي تتخذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والعسكرية.

- احترام القيادة المدنية لاستقلالية الجيش.

من خلال هذه السيطرة حسب "هانتنجتون" فإنها توفر وسيلة لإضعاف الجيش سياسيا، وفي الوقت نفسه تسمح له أن يكون قوة عسكرية وبالتالي ضمان السيطرة المدنية والفعالية العسكرية على حد سواء.

وهذا النموذج الذي طرحه صمويل هنتجتون منذ ما يقرب من نصف قرن، مزال هو النموذج الأكثر تناولا في إطار تحليل دور العسكريين في العملية السياسية، حيث يتمثل دورهم في تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية التي يقوم بوضعها القائد المدني، في حين ان المؤسسة العسكرية لا تضطلع بدور في تشكيل السياسة العامة، كما أنها لا تشارك في العمليات السياسية، وتتأكد السيطرة المدنية من خلال وضع قيادة مدنية على قمة المؤسسة العسكرية في العديد من الدول الغربية حيث تقوم القيادة المدنية بصنع القرارات المتعلقة بمهام العسكريين وتقديم النصيحة قبل اتخاذ القرارات، وخاصة فيما يتعلق بعملية التسليح، ثم تنفيذ القرارات[27].

إذن من خلال رؤية هانتجتون في فهم دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، يتضح أن المؤسسة العسكرية لا تضطلع بأي دور في تشكيل السياسة العامة، كما أنها لا تشارك في العملية السياسية، سوى تقديم المشورة والنصح للقيادة المدنية الديمقراطية في السياسة الدفاعية والأمنية، لان القيادة المدنية وفق رؤية هانتجتون هي التي تتخذ القرارات الأساسية في الحياة السياسية عامة.

ب) **نظرية "موريس جانووتيز"**: أكد "موريس جانووتيز" على أنه في ظل النظم الديمقراطية فإن تدخل العسكريين يكون محدودا وعادة ما يقتصر تأثيرهم على مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع، حيث تمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التي تحدد مهام العسكريين والظروف التي يمارسون دورهم في إطارها، وخاصة تلك القواعد التي تستثنى

[25] - kisangani N.F Emizet, op.cit, p 204

[26] -Deane-peter Baker, **Agency Theory: A new model of civil-military relations for Africa** ?, African Centre for the constructive resolution of disputes, vol 07(2007), p117.

[27] - شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 9

العسكريين من التدخل في السياسات الداخلية، وتقوم على أنهم محترفون، ولهم مجال مهني مختلف، ويجب أن يستبعدوا من ممارسة أي دور سياسي, وتقوم المؤسسة التشريعية بدور الرقابة على المؤسسة العسكرية معتمدة على ما يتحلى به العسكريون من أخلاقيات الاحتراف مما يؤدي إلى دعم السيطرة المدنية، ويؤكد "جانوويتز" على حدوث تطور في النظرية الديمقراطية التقليدية التي تقوم على الحياد السياسي للجيش حيث رأى أن نظرية الإجماع الديمقراطي يجب أن تتضمن أيضا العسكريين وأن نموذج العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية يؤكد على ضرورة مشاركة العسكريين في وضع أسس النظام الديمقراطي[28]، خاصة مع التغييرات في التكنولوجيا والمجتمع والمهمات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية أصبح دور الجندي المحترف سياسيا أكثر، وهذا الرأي لا يتفق معه "هانتنجتون" إذ يعتقد أن الجندي المحترف لديه أخلاقيات الاحترافية كافية تمنعه من الانخراط في السياسة[29].

وأيضا خلافا لرأي هانتجتون، يؤكد "جانوويتز" أن الكفاءة المهنية للجيش لا تكفي وحدها، وإنما تشمل شعور الجيش بهذه المهنية، واحترام الذات والمعنوية لهم، ومن دون ذلك تجعل الجيش أقل احترافا، وأقل استجابة للسيطرة المدنية[30]، وأشار أيضا على أنه من الصعب النظر إلى العسكريين كمحايدين حيث أن ذلك يعنى أنهم مرتزقة وليسو وطنيين، ومن ثم لابد أن يكون لديهم توجه سياسي بالرغم من استمرار عدم مشاركتهم في السياسات الداخلية، على عكس هنتغتون الذي ينظر إلى الجيش أنه يجب أن يكون تحت السيطرة المدنية على العديد من المستويات في الشؤون العسكرية[31].

في محاولة للتغلب على القيود المفروضة على نموذج "هانتنجتون" قدم "جانووتيز" خطوة هامة لتفريق العلاقات المدنية-العسكرية في الدول الغربية عن تلك الموجودة في الدول الهامشية أو النامية، حيث يصنف العلاقات المدنية-العسكرية في الدول الغربية إلى ثلاثة فئات: الارستقراطية والديمقراطية والشمولية، وفيما يتعلق بالدول النامية فصنفها إلى خمس فئات: استبدادية شخصية، تحالف مدني عسكري، الاوليغارشية العسكرية، ديمقراطي تنافسي، سلطوي جمهوري[32].

في الأخير يمكن القول أن بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذه النظريات، أنه على الرغم من قيمتها التفسيرية في شرح وتحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، إلا أنها تظل غير قادرة على تناول موقع المؤسسة العسكرية في دول الجنوب والتي تغيب عنها تماما مفهوم السيطرة المدنية، فعلى العكس من الدول الديمقراطية والتي تعنى الجيوش فيها بالحفاظ على الأمن الخارجي للدولة والدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، نجد جيوش الدول الجنوب والأقل ديمقراطية منشغلة بالأساس بالحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة بالإضافة للدفاع عنها خارجيا، ولذلك تكون أكثر ارتباطا ضمنيا بالسياسة الداخلية عن نظرائها في الدول الغربية [33].

---

[28]- المرجع نفسه، ص 9-10.

[29]- Leman basak Ari, **civil -military relations in turkey**, USA, an applied research project, submitted to the department of political science , (Texas state university, 2007), p 16.

[30]-Bard Kartveit, Maria Gabrielsen Jumbert, **Civil-Miltary Relations in the Middle East: A Literature Review**,(Norway: CHR Michelsen Institute, 2014), p4.

[31]- شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[32]-Gerassimos Karabelias, **civil-military relations: a comparative analysis of the role of the military in the political transeormtion of post-war turkey and Greece 1980-1995**,(Treaty organization (nato), final report submitted to north Atlantic, June, 1998), p 11.

[33]- حمدي عبد الرحمان، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، (قطر: منتدي العلاقات العربية والدولية، 2016)، ص 20.

المحور الثالث: الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة موقع الجيش في العملية السياسية.

بعد امتداد موجة التحول نحو الديمقراطية لتشمل دول شرق أوروبا والعديد من دول العالم الثالث، تعرضت النظريات التقليدية إلى العديد من الانتقادات، وثار الحديث حول إمكانية طرح نظرية موحدة تصلح للنظم السياسية على اختلافها، سواء كانت نظم ديمقراطية أو بدأت عملية التحول الديمقراطي أو في طريقها للتحول نحو الديمقراطية، وفى هذا الإطار ظهرت نظريتي التوافق ونظرية اقتسام السلطة باعتبارها طرح نظري حديث يتجاوز الانتقادات التي تعرضت لها النظريات التقليدية[34]، والتي تتمثل في:[35]

- أن النظرية السائدة في دراسة التفاعل بين الجيش والسياسة قد ارتبطت نظريا وتاريخيا بالحالة الأمريكية.

- أنه لا يوجد اتفاق على المقصود بكلمة الاحتراف فهي قد تشير إلى درجة تركيز العسكريين على أداء مهامهم العسكرية، كما قد تشير إلى درجة كفاءة العسكريين في أداء مهامهم العسكرية.

- لا يمكن وضع العسكريين في جانب وبقية مفردات النظام السياسي مثل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة بمؤسساتها الثلاثة في جانب آخر، فالعسكريون هم أحد الفاعلين الموجودين في إطار النظام السياسي.

انطلاقا من هذه الانتقادات حاول بعض الباحثين طرح نظريات بديلة للنظرية التقليدية، وفي هذا الإطار سنعرض نظريتين رئيسيتين هما: نظرية التوافق ونظرية اقتسام المسؤولية.

أ- **نظرية التوافق** *Concordance Theory*:

"ربيكا شيف" صاحبة نظرية التوافق تتبني النهج البنائي في طرحها النظري بعيدا عن الواقعيين التقليدين، فهي تركز على الميزات والخصوصيات المحلية للجيش والعملية السياسة في دولة معينة من خلال دراسة الجهات الفاعلة والمؤشرات الثقافية والتاريخية والمتغيرات المؤسسية، وترفض الافتراض القائل "يجب سيطرة المدنيين على العسكريين" وبدلا من ذلك "ربيكا" تسلط الضوء على الحوار والقيم المشتركة بين المكونات الرئيسة للمجتمع، معتبرة أن ثلاثة شركاء: الجيش، النخبة السياسية، المواطنين يجب أن تقوم بينهم علاقة تعاونية[36]، أي عدم فصل المؤسسة العسكرية والنظام السياسي أو المؤسسات المدنية، وترى أن النظريات الأخرى تهمل بشدة العوامل الثقافية وتركز فقط على المسائل المؤسساتية[37]، فالعوامل الثقافية لها دور مؤثر جدا في إمكانية تدخل العسكريين في العملية السياسية ومن بين هذه العوامل منظومة القيم، المواقف، التصورات، هذه العوامل لا تشكل فقط رؤية وطنية حول دور الجيش لكن رؤية العسكريين أنفسهم لمهامهم وأدوارهم[38]، وتهدف هذه النظرية إلى :[39]

- بيان الظروف المؤسساتية والثقافية، تتضمن الانفصال والتكامل او البدائل أخرى التي تمنع أو تشجع تعزيز التدخل العسكري في العملية السياسية.

---

[34]- محمد عطية، **العلاقات المدنية العسكرية في مصر 1981/2010**.، 2015/03/15 ، شوهد في2017/02/15 من موقع : http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=23

[35]- شادية محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[36]- Alan Weinraub, **the evolution of Israel civil-military relations: domestic enablers and the quest for security**, thesis, (naval postgraduate school, Monterey, California, 2009), p 21-22.

[37]- دلشاد محمود صالح بابلا، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002**،(العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص 37.

[38]-Todor D.Tagarev, The role of Military Education in Harmonizing Civil - Military Relations (the Bulgarian case), (**NATO democratic institutions individual fellowship project, final report**, 10 June 1997), p 12.

[39]- حمدي عبد الرحمان، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- تسعى إلى تقييم انه يسود الاتفاق بين (العسكر، النخبة السياسية والمجتمع) يؤدي ذلك إلى تقليل احتمال حدوث تدخل عسكري، والتوفيق بين هذه الأطراف يتحقق في أربع مؤشرات: تركيبة هيئة الضباط، عملية صنع القرار السياسي، طريقة التجنيد والأسلوب العسكري، وسنحاول تفصيل هذه المؤشرات في الدراسة لاحقا.

وفقا لنظرية التوافق، فإن ما يعنينا في التحليل لا يتعلق بالنموذج المطبق لعلاقة لجيش بالعملية السياسية في الدولة (سواء أكان انفصالا أو اندماجا) وإنما بيت القصيد يكمن في قدرة الشركاء الثلاثة على التوافق حول أربعة مؤشرات رئيسة للعلاقة فيما بينهم:[40]

01- تركيبة الاجتماعية لجموع ضباط الجيش: إن الظروف التاريخية والثقافية لكل دولة هي التي تحدد ما إذا كان من الممكن التوصل لتوافق حول تركيبة القوات المسلحة الاجتماعية من عدمه، في معظم الدول الحديثة، يكون ضباط الجيش مسئولين عن عمليات يومية مؤسسية متسعة، وبوصفهم قادة القوات المسلحة، وفي الدول الديمقراطية غالبا ما يعكس التركيب الاجتماعي لمجموع ضباط الجيش الاختلافات الواسعة الموجودة في الدولة عموما.

02- عملية صنع القرار السياسي: وفقا لنظرية التوافق فإن عملية صنع القرار السياسي لا تتطلب شكلا معينا من أشكال الحكومة، لكنها تشير ببساطة للقنوات الخاصة التي يتم من خلالها تحديد احتياجات المؤسسة العسكرية ومخصصاتها، من قبيل الميزانيات والمواد والحجم المناسب للقوات، وهيكلها وبنيتها، تلك القضايا غالبا ما يتم إقرارها من قبل البرلمانات المفتوحة، او مجلس الوزراء أو لجان خاصة بهذا الغرض بمشاركة من العسكريين بكل تأكيد.

03- **آلية تعيين أو اختيار جنود وضباط الجيش:** اختيار جنود وضباط الجيش بقصد بها الالتحاق بصفوف القوات المسلحة إما جبرا أو بالإقناع، ووفقا لشيف، فإن التجنيد القسري لا يؤدي في الغالب إلى توافق بين المدنيين والعسكريين لأن المواطنين يجبرون على الانضمام للخدمة العسكرية بينما التجنيد بالقناع والذي يمكن أن يكون طواعية أو جبرا هو الآخر، ولكن من خلال تنمية إحساس المواطنين بقيمة التضحية المتمثلة في الخدمة العسكرية، يؤدي إلى توافق بين الشركاء الثلاثة حول متطلبات الالتحاق بالقوات المسلحة وتكوينها الاجتماعي.

04- **النمط العسكري** : بقصد بالنمط العسكري المظاهر الخارجية للمؤسسة العسكرية من قبيل الزي العسكري ومدى الالتزام به وتقديره، وكذا ما يتصل بالمؤسسة العسكرية من بنى نفسية داخلية من قبيل الروح التي تدفعها وعقيدتها القتالية وما يعتقده الناس بشأنها، بمعنى آخر يتصل النمط العسكري بالعناصر البشرية والثقافية للقوات المسلحة، والأمور من قبيل كيف يبدو أعضاء القوات المسلحة.

لهذا فان وفق هذه النظرية إذا حدث توافق بين الشركاء الثلاثة على تلك المؤشرات قلت احتمالية حدوث تدخل عسكري في العملية السياسية، بينما إذا حدث شقاق بينهم، ازدادت احتمالية مثل هذا التدخل.

وعلى خلاف النظريات الأخرى، نجد أن نظرية التوافق تعلي من قيمة الحوار، والتوفيق وتسوية الخلافات، والقيم والأهداف المشتركة بين كل من المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والمجتمع، فالتوافق بين الشركاء الثلاثة لا يستدعي شكلا محددا من الحكومة أو مجموعة محددة من المؤسسات أو عمليات صنع القرار، لأنه (أي التوافق) غالبا ما يحدق في سياق الاتفاق الإيجابي بين الشركاء الثلاثة، وعلاوة على ذلك فإن نظرية لتوافق تشجع على التعاون والانخراط المتبادل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية والمجتمع عموما، ففي نهاية المطاف، فالمؤشرات النظرية الأربعة هي عناصر مهمة في التوافق

[40] - المرجع نفسه، ص 38-41

لأنها تعكس الظروف المحددة التي تؤثر على الاتفاق أو الاختلاف بين الشركاء[41].

انطلاقا مما سبق نستخلص أن هذه النظرية، اعتمدت في تحليلها لموضوع دور الجيش في العملية السياسية على العلاقة الثلاثية بين (الجيش والنخبة السياسية والمواطنين) حيث يمكن تفسير سلوك المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها من خلال هذه العلاقة، فزيادة التعاون والتنسيق بين المكونات الرئيسية الثلاثة السابقة تحد من تدخل العسكريين في العملية السياسية، بالإضافة إلى أن للعوامل الثقافية دور محوري في تحديد تدخل العسكر في العملية السياسية من عدمه.

ب- **نظرية اقتسام المسؤولية** *The Theory of Shared Responsibility*: في إطار التوجه للبحث عن نظرية بديلة يرى دوجلاس ل. بلاند ان النظرية المعاصرة في دراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالعملية السياسية غير قادرة على تحديد كيفية السيطرة على العسكريين بواسطة المدنيين، وما هي السياسات والأبنية التي تؤدي للسيطرة المدنية، وما هو النمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية الذي يدعم مصالح الديمقراطيات على المدى البعيد، وقد استدعى ذلك إعادة النظر في هذه النظريات لأنها تتسم بضيق الأفق وافتقاد النظرة الثاقبة، وتقوم هذه النظرية على افتراضين أساسين:[42]

الافتراض الأول: هو أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام المسؤولية حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسئولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات.

الافتراض الثاني: السيطرة المدنية تعنى أن هناك مصدرا وحيدا وشرعيا لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا عملية ديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة، والقضايا، والمسئوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.

يرى "دوجلاس ل.بلاند" أنه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين يرجع إلى أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات في عدد من القضايا أهمها:[43]

- **القضايا الإستراتيجية**: التي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها.
- **القضايا التنظيمية**: التي تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع.
- **القضايا العملية**: المتعلقة باستخدام القوات المسلحة.

وفقا لهذه النظرية فإن مفتاح السيطرة المدنية على الجيش هو آلية المساءلة الفعالة التي تمكن السلطة المدنية على إخضاع الضباط الجيش للحساب[44]، لأن المحاسبة هي الآلية الرئيسية التي تمكن من تحقيق سيطرة حقيقية على القرارات والسلوكيات الخاصة بالفاعلين السياسيين والمسؤولين العسكريين الذين يتولون السلطة سواء في الحكومة أو في القوات المسلحة،كما أن المحاسبة هي التي تضمن عدم إساءة استخدام السلطات من جانب الأفراد أو الجماعات داخل النظام السياسي[45].

كما يؤكد "دوجلاس ل.لاند "أنه في ظل نظرية "اقتسام المسؤولية" بين العسكريين والمدنيين سوف يظل هناك أربع مشكلات رئيسية تواجه علاقة المؤسسة العسكرية بالعملية السياسية وهي:[46]

- مشكلة البريتورية ففي الدول الديمقراطية والدول الحديثة التحول نحو الديمقراطية لا بد من اخذ

[41] - المرجع نفسه، ص 39.

[42] - شادية محمد فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[43] - محمد عطية، مرجع سبق ذكره.

[44] -Alan Weinraub, op.cit, p21.

[45] - شادية محمد فتحي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[46] - المرجع نفسه، ص ص 19- 20.

هذه المشكلة في الاعتبار، حيث أنها تعد أحد أهم المشكلات التي تواجه العلاقات المدنية-العسكرية، مما يعني ضرورة الحد من قوة العسكريين في النظم الديمقراطية.

- مشكلة الحفاظ على قوة عسكرية جيدة التنظيم والأعداد دون أن يمثل ذلك تهديدا للمجتمع والعملية السياسية والقيم الليبرالية.

- المشكلة الثالثة والتي غالبا ما يتم تجاهلها هي حماية القوات المسلحة من السياسيين الذين يمكن أن يستخدموا سلطاتهم لزيادة مصادر قوتهم.

- المشكلة الرابعة وتتمثل في معضلة العلاقة بين الخبير والوزير حيث أن السلطات المدنية ينقصها المعرفة والخبرة في المسائل العسكرية، فكيف لها أن تسيطر على المؤسسة العسكرية وأن تلزمها بطاعة ما يتخذ من قرارات لا تشارك في تشكيلها.

موجز القول وفق هذه النظرية أن علاقة العسكر بالفاعليين السياسين يجب أن تقوم على اقتسام المسؤولية بين الطرفين، حيث أن لكل جهة مسئولياتها تجاه مجالات معينة ولا يكون هناك تداخل بين المسئوليات، وفي حالة إساءة استخدام السلطات من كلا الطرفين، فسيحاسب كل منهما سواء المسؤولين السياسيين أو العسكريين، وتجدر الإشارة أن ما يعاب على هذه النظرية أنها تفصل تماما بين مهام السياسيين والمدنيين، وتنظر أن لكل طرف مسؤلياته تجاه مجالات معينة، فحين أنه توجد هناك مجالات تتفاعل فيها الإدارتين المدنية والعسكرية معا، وستكون فيها خلافات في الرأي بخصوص صلاحية البت فيها.

نتائج واستنتاجات:

بعد مناقشة أهم النظريات التي تناولت موضوع الجيش والسياسية، تم التوصل إلى أن كل من دراسات الباحث "**صمويل هانتنجتون**" و"**موريس جانوتيز**" تمثل أساس الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة موضوع الجيش والعملية السياسة، وتؤكد دراستهم على مبدأ الاحتراف العسكري وعدم التدخل في العملية السياسية، سوى تقديم المشورة والنصح للقيادة المدنية الديمقراطية في السياسة الدفاعية والأمنية، لكن على الرغم من قيمتها التفسيرية في شرح وتحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، إلا أنها ظلت غير قادرة على تناول موقع المؤسسة العسكرية في دول الجنوب، على اعتبار أن هذه الدراسة كانت مرتبطة بالنموذج الغربي الليبرالي أكثر ولا تتلائم مع خصوصية الأنظمة السياسية الأخرى، لهذا بدأ الحديث حول إمكانية طرح نظريات بديلة للنظريات التقليدية، وإيجاد نظرية موحدة تصلح للنظم السياسية على اختلافها، وفى هذا الإطار ظهرت نظريتي التوافق ونظرية اقتسام السلطة، والتي تؤخذ بعين الاعتبار أن لمؤسسة العسكرية يجب أن تكون احد الفاعلين الموجودين في إطار النظام السياسي من خلال إشراكها في القرارات التي تمسها إلى جانب بقية الفواعل الأخرى، كمؤسسات الدولة الثلاثة، وتنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، كما يمكن الاستخلاص في الأخير أن درجة السيطرة المدنية على العسكريين من عدمه هي المفتاح والآلية التي يمكن من خلالها فهم وتحليل العلائقية الموجودة بين المؤسسة العسكرية والعلمية السياسية في أي نظام سياسي.

قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية:

1- الكتب:

1- م. غولدمان رالف ، **من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية**، ترجمة: فخري صالح، (الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1996).

2- هلال رضا ، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**. (مصر: دار الشروق، 1999).

3- مالكي أمحمد و آخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

4- صالح بابلا دلشاد محمود ، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002**، العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2012

5- سليمان هاني، **العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**،ط1،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

6- حمدي عبد الرحمان، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، (قطر: منتدي العلاقات العربية والدولية، 2016).

2-الدوريات :

7- فتحي إبراهيم شادية ،"العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة". **مجلة النهضة**، العدد 4(أكتوبر 2006).

3- **المنشورات الإلكترونية:**

8- عطية محمد ، **العلاقات المدنية العسكرية في مصر 1981/2010**.، 2015/03/15 ، شوهد في2017/02/15 من موقع : http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=23

ب- باللغة الاجنبية:

A- book

9- Riddleberger Peter B., **Military Roles in Developing countries: an inventory of past research and analysis**,(USA: the American University Washington DC, March 1965).

10- Hunter Wendy, **State and Soldier in Latin America: Redefining the Military's Role in Argentina, Barzil, and Chile**, (Washington DC: United States Institute of peace,1996).

11-Fuentes Claudio, **the military and politics: weaknesses in Chilean democracy**, (USA: University of north Carlina at chapel Hill, 1998).

12- Ebo Adedeji, **Towards a code fo conduct for Armed and security Forces in Africa: opportunities and challenges**, Geneva, policy paper, Geneva centre for the Democratic control of armed forces, (March 2005).

13- Leman basak Ari, **civil -military relations in turkey**, (USA, an applied research project, submitted to the department of political science , Texas state university, 2007).

14-Heiberg Lene, **Civil-Miltary Relations in Uganda: A Cultural Approch**, (Oslo: Universities Oslo, 2010).

15- Chambers Paul and Aurel Croissant, ***Democracy under Stress: Civil-Military Relations in South and Southeast Asia***. *(Bangkok Thailand*: Institute of Security and International Studies, Chulalongkorn University, 2010).

16- Giunchi Elisa Ada, **The Political and economic Role of the Pakistani Military**, Italy, Italian institute for international political Studies, Analysis (July 2014).

17- Meijer Rozetta, **The role of the Military in Political Transitions : Egypt a case Study, Master Thesis political science: Conflict and**

beyond", **Global Journal of Political and Administration**, Vol3, N2 (April 2015).

C- Report

25-Todor D.Tagarev, The role of Military Education in Harmonizing Civil - Military Relations (the Bulgarian case), **NATO democratic institutions individual fellowship project, final report**,(10 June 1997)

26- William J.Foltz & Stem McDonald, Democratization in Africa: the role of the Military, **Report on the second Regional conference**,(The African-American institute, Contonuo, Benin.2010).

D- PhD theses

27 - Jongseok Woo,(Security Threats and the Military's Domestic Political Role: A comparative Study of South Korea, Taiwan, the Philippines, and Indonesia), presented to the Graduate school in partial Fulfillment of the Requirements for the **degree of Doctor of Philosophy**,(the University of Texas at Austin, USA, 2007).

28- Weinraub Alan, the evolution of Israel civil-military relations: domestic enablers and the quest for security, **thesis**,(naval postgraduate school, Monterey, California, 2009)

Cooperation,(Faculty of social and behavioral sciences, Leiden University, July 2014).

18-Ouédraogo Emile, **Advancing Military Professionalism in Africa**, (Washington D.C: Africa Center for strategic Studies, 2014)

B- article

19- N.F Emizet Kisangani , "Explaining the rise and fall of military Regimes: civil- Military relations in the Congo", **Armed Forces & society**, vol 26, No 2 (1 Jan 2000).

20-Baker Deane-peter, **"Agency** Theory: A new model of civil-military relations for Africa ?", **African Centre for the constructive resolution of disputes**, vol 07 (2007).

21-Owens Mackubin Thomas, "What Military officers need to know About civil-military relations", **Naval War College Review** , vol 65, N 2 (spring 2012).

22- Ikedinachi Wogu & Ibnietan Jide," civil military relations and leadership crisis in 21 st century africa: An inquiry", **International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research**, Vol 2, (March 2014).

23-. Edeh Herbert c, Michael I. Ugwueze," Military and Politics: Understanding the theoretical Underpinnings of Military Incursion in Third World Politics", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol 5, No 20 (September 2014).

24- Babatunde Osabiya, "Democratization and the military in Nigeria: A case for an Enduring Civil-Military Relations in the fourth republic and